الأبعاد الديموغرافية في فكر ابن خلدون

❑ د. عزت سليمان شاهين*

ملخص البحث

يتوخى هذا البحث استنباط أهم آراء ابن خلدون وتحليلاته في القضايا الديموغرافية التي كانت منذ القديم ومازالت موضوع جدل بين الكتاب والباحثين. ويعتمد في مسعاه إلى غاياته العلمية تلك على مقدمة ابن خلدون وما تضمنته فصولها في هذا المضمار، منكشفاً في مرجعيته العلمية على ما كتبه الباحثون القدامى والمحدثون حول آرائه ومقولاته،

التي عنيت بالقضايا المتعلقة بالسكان (نموهم، توزعهم، ولاداتهم، وفياتهم، هجرتهم، مناشطهم الاقتصادية، وأبرز العوامل المؤثرة في كل ذلك). ولزيادة التوضيح فقد تم تصنيف آراء ابن خلدون في هذا المجال – والتي لم يخصص لها فصل خاص في المقدمة – بحسب اتصالها بأحد فروع الديموغرافية، فكان هناك أربعة مجالات أساسية هي: الديموغرافية التاريخية والديموغرافية الاقتصادية، والديموغرافية الاجتماعية والجغرافية البشرية. وهذه هي الفقرات الأساسية التي تضمنها البحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة.

في الفقرة الأولى (مجال الديموغرافية التاريخية) تم الحديث عن استخدام ابن خلدون عدد السكان مقياساً لدحض بعض الأخبار التاريخية ومطالبته علماء الاجتماع بتمحيص كل ما يسمعونه من أخبار أو وقائع اجتماعية، باستخدام القوانين الاجتماعية، لأن مؤرخين كثيرين – لجهلهم بخصائص الظواهر الاجتماعية – زلت أقدامهم عن جادة الصواب، فسجلوا أخباراً تحكم هذه القوانين باستحالة حدوثها لتنافرها مع طبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني. وضرب على ذلك مثلاً قصة أعداد جيش بني إسرائيل.

---

* عضو هيئة تدريسية في قسم علم الاجتماع – جامعة دمشق

وفي الفقرة الثانية (الديموغرافية الاقتصادية) تم الحديث عن تحليلات ابن خلدون لعلاقات الارتباط بين السكان والإنتاج، وتقسيم العمل، وزيادة العمران، وتغير الأسعار، وأثر العوامل الاقتصادية في السكان.

أما الفقرة الثالثة (الجغرافية البشرية) فقد تضمنت الحديث عن توزع السكان ومدى تمركزهم أو انتشارهم بحسب العوامل الطبيعية كالمناخ والتضاريس والتربة وغيرها ورأي ابن خلدون في كل ذلك.

وقد عني القسم الأخير بقضية الديموغرافية الاجتماعية، فتناول أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني حسب رأي ابن خلدون من خلال الحديث عن الخصوبة والولادات والوفيات والهجرة وكل ما يرتبط بذلك من عوامل اجتماعية وثقافية والخ.

مقدمة:

يجب التأكيد بداية أنه من الخطأ الكبير النظر إلى فكر أي من العلماء أو المفكرين الأوائل (الذين تفصلنا عنهم مسافات زمنية طويلة) بمنظار العصر الذي نعيش فيه، نقيِّم آراءهم ونحكم على إنتاجهم بمعاييرنا العلمية الحديثة. وإننا إذ نفعل ذلك نكون مجانبين للصواب وبعيدين كل البعد عن العمل العلمي الموضوعي الذي يقتضي تناول فكر أي من المفكرين القدماء بناءً على الأفكار التي ابتكرها والمعلومات التي توصل إلى اكتشافها والإضافات التي أضافها مقارنة بمعاصريه. هذا ما أكده ساطع الحصري في كتابه دراسات عن ابن خلدون، إذ يقول: "إن الذين يطالعون مقدمة ابن خلدون يقرؤونها عادة كما نقرأ الكتب الحديثة وينتقدونها بوجه عام، كما ننتقد المؤلفات العصرية ومعظم الذين يكتبون عن المقدمة أيضا ينحون هذا المنحى نفسه، ويميلون إلى وزن الآراء الواردة فيها بموازين المكتسبات العلمية الحالية من غير أن يلتفتوا إلى عدد القرون التي تفصل بيننا وبين تاريخ كتابة المقدمة المذكورة. في حين أن قيمة المؤلفات القديمة ومنزلة المفكرين القدماء في تاريخ العلوم والأفكار لا يمكن أن تقدر على هذه الطريقة. ذلك أن كل عالم ومفكر يشترك بوجه عام مع معاصريه في معظم آرائهم، فيشاطرهم أكثر أخطائهم ولا يمتاز منهم إلا في بعض الآراء التي يتوفق إلى ابتكارها، وبعض المعلومات التي يتوصل إلى اكتشافها. ولهذا السبب نرى أن منزلة الباحث والمفكر في تاريخ العلوم والأفكار لا تتعين بملاحظة جميع الآراء الصائبة والخاطئة المثبتة في كتاباته ومؤلفاته، بل تتقرر بملاحظاته المبتكرة التي يسمو بها على معاصريه، والحقائق الجديدة التي يضيفها إلى المكتسبات الفكرية البشرية، والخدمات التي يقوم بها بهذه الصورة في سبيل تقدم الأفكار والعلوم... كل ذلك بقطع النظر عن الآراء الخاطئة التي يبقى فيها مشتركاً مع معاصريه بطبيعة الحال "[١].

---

(١) ساطع الحصري، **دراسات عن ابن خلدون**، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٣، ص١١

انطلاقاً مما سلف يتناول هذا البحث آراء ابن خلدون في القضايا السكانية من منظارين اثنين :

الأول : بما مثلته من نقلة نوعية في طريقة التعاطي مع مسائل السكان، وذلك بالمقارنة مع آراء العلماء والمفكرين المعاصرين له، أو الذين سبقوه، والذين كانت آراؤهم في السكان متصلة باعتبارات فلسفية أو دينية على الأغلب، بينما كان ابن خلدون ـ كما يقول عبد الكريم اليافي ـ: "أكثر نفعاً في تفهم عناصر المجتمع وأوسع انتباهاً لمختلف التغيرات الاجتماعية وأرجح موقفاً في بيان العلاقات المتطورة بينها..."[١]. وهذا ما أكده أيضاً علي بن الحسين المسعودي ـ المؤرخ والجغرافي والرحالة العربي ـ عندما قال في حديثه عن المعمور من الأرض وأسباب عدم سكنى المناطق الشمالية والجنوبية : "وهذا فن من فنون المعرفة وضع أسسه ورتب قواعده فيما بعد عبد الرحمن ابن خلدون "[٢].

والثاني : بما تمثله من بوادر تفكير تشكل بداية تبلور فكر سكاني يجعل ابن خلدون أقرب إلينا منه إلى جيل عصره، بالنظر إلى أنه في علمه الجديد نهج النهج الذي يقرب من منهج المحدثين، ويتفق مع قوانين السكان الحديثة، مع أنه لم يكن الوحيد من العلماء العرب الذين تطرقوا لهذا الموضوع، حيت تطرق إلى هذا الموضوع الكثير ممن عاصر ابن خلدون أو سبقه كابن قتيبة الدينوري، وأبي بكر الرازي، وأبي حيان التوحيدي، وإخوان الصفا، والجاحظ، والمقريزي وغيرهم. ها هو أبو بكر الرازي مثلاً يتعرض إلى أثر السكان في النواحي الاقتصادية ويظهر دور تعاون السكان في تأمين المعيشة. [٣] وها هو أبو حيان التوحيدي يصنف السكان بحسب الحضر والبدو ويشير إلى أن كل قسم يتصف بخصائص تختلف عن القسم الآخر.[٤] وها هو المقريزي يتحدث عن المعمور وغير المعمور على الأرض ويبين أسباب تركز السكان في أقسام محددة منها [٥]

ومع أن ابن خلدون لم يخصص في مقدمته التي كتبها في عام ١٣٧٧م فصلاً خاصاً للمسألة السكانية، فإن المتتبع لفصول المقدمة سوف يلحظ أنه وضمن معالجته مختلف القضايا التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية قد أولى عناية فائقة للشؤون السكانية من خلال إيضاحه علاقات العامل السكاني بجملة متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية وثقافية مثلت غالبية أبعاد الديموغرافية بمفاهيمها الحديثة.

(١) عبد الكريم اليافي، **تاريخ نشوء السكان ومنزلة ابن خلدون منه**، مجلة المؤرخ العربي، العدد الخامس ، ١٩٧٨، ص٣٠.

(٢) علي بن الحسين المسعودي، **مروج الذهب**، د.ت.ن، ص٢٧٩

(٣) يمكن العودة إلى: أبو بكر الرازي، **رسائل فلسفية** – الطب الروحاني – دار الآفاق الجديدة، بيروت ، ١٩٧٧

(٤) يمكن العودة إلى: أبو حيان التوحيدي، **الامتاع والمؤانسة**، سلسلة من التراث العربي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٨، ص٢٦

(٥) يمكن العودة إلى: المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، مطبعة النيل، القاهرة، ١٩٦٤

أولاً – أبعاد الديموغرافية التاريخية

طالب ابن خلدون علماء الاجتماع بتمحيص كل ما يسمعونه من أخبار أو وقائع اجتماعية باستخدام القوانين الاجتماعية، لأن بعض المؤرخين – لجهلهم بخصائص الظواهر الاجتماعية – قد زلت أقدام بعضهم عن جادة الصواب، فسجلوا أخباراً تحكم هذه القوانين باستحالة حدوثها لتنافرها مع طبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني. وضرب ابن خلدون على ذلك مثلاً مما نقله المسعودي وكثير من المؤرخين غيره عن جيوش بني إسرائيل من أن موسى عليه السلام أحصاهم في التيه بعد أن أجاز من يطيق حمل السلاح خاصة من ابن عشرين فما فوق، فكانوا ستمئة ألف أو يزيدون. حيث ينتقد هذه الرواية بأن المسعودي أخذ الخبر على عواهنه من دون أن يخضعه للتمحيص، ويؤكد عدم احتمال أن تكون الجيوش بهذا العديد بالقياس إلى ما يمكن أن تعبئه مصر والشام. يقول: "إن لكل مملكة من الممالك حصة من الحامية تتسع لها وتقوم بوظائفها وتضيق عما فوقها، تشهد بذلك العوائد المعروفة والأحوال المألوفة... ولقد كان ملك الفرس ودولتهم أعظم من ملك بني إسرائيل بكثير، ومع ذلك لم تبلغ جيوش الفرس قط مثل هذا العدد ولا قريباً منه. ثم يضيف بأن هنالك عدم احتمال ازدياد بني إسرائيل إلى هذا الحد في الفترة الواقعة بين إسرائيل وموسى حيث يبعد أن يتشعب النسل في أربعة أجيال إلى مثل هذا العدد باعتبار أن عدد بني إسرائيل حين دخولهم مصر آتين إلى يوسف سبعين نفساً ".(١)

إن هذا النهج الخلدوني في التعاطي مع الوقائع الاجتماعية والتاريخية جعل الباحث عبد الكريم اليافي يقول عنه: "أوليس مؤلف المقدمة في موقعه المتأمل لمدى ازدياد السكان واعتماده إياه مقياساً لدحض بعض الأرقام التاريخية هو واضع حجر الأساس قبل مئات السنين في الصرح الحديث للديموغرافية التاريخية؟"(٢)

ثانياً– أبعاد الديموغرافية الاقتصادية

في الوقت الذي أكد فيه معظم المفكرين والفلاسفة الذين سبقوا ابن خلدون أن زيادة السكان هي مصدر الشر والشقاء والعوز، نرى أنه خلاف ذلك يعد أن زيادة السكان وسيلة للرفاهية العامة ولسد الحاجات لأن الإنسان مركز قدرة تنصرف على شكل عمل والعمل منتج ولولاه لبقيت خزائن الأرض مكتومة ومواردها مدفونة وكنوزها مضيعة. وفي هذا الإطار يقول عبد الكريم اليافي في كتابه (تمهيد في علم الاجتماع): "إن لعدد السكان مكانة كبيرة عند ابن خلدون في مختلف وجوه النشاط الاجتماعي وفي تقدم العمران البشري ويربط بينه وبين سعة الرزق ورفاهية الناس وازدهار التجارة والصناعة وزيادة الإنتاج".(٣)

---

(١) انظر: زيدان عبد الباقي، **أسس علم السكان، مكتبة النهضة المصرية**، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٧ - ٣٨

(٢) عبد الكريم اليافي، ١٩٧٨، مرجع سبق ذكره، ص٢٢

(٣) عبد الكريم اليافي، **تمهيد في علم الاجتماع**، دمشق ١٩٥٥، ص٣٢

أ – دور أعداد السكان في تحقيق العمران

يرى ابن خلدون أن سبب نقص العمران يكمن في تناقص أعداد السكان إما بسبب الحروب أو بسبب الوفاة، ويرى أن الأرض هي غير ذات نفع أو قيمة ما لم يتولاها الإنسان برعايته وعمله. ولذلك يتوجب أن يكون عدد السكان كبيراً ليعمل الإنسان على تحويل الأرض من شكلها الوحشي إلى شكل جديد. أرض خصبة قادرة على الإنتاج. أما إذا تناقص السكان وقل العمل فستتحول الأرض من خصبة إلى جرداء غير صالحة للإنتاج يقول: " ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية. وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشد رفاهية. ومن هذا الباب تقول العامة في البلاد إذا تناقص عمرانها أنها قد ذهب رزقها حتى أن الأنهار والعيون ينقطع جريها في القفر لما أن فور العيون إنما يكون بالأنباط والامتراء الذي هو بالعمل الإنساني كالحال في ضروع الأنعام. فما لم يكن أنباطاً ولا امتراءً نضبت وغارت بالجملة كما يجف الضرع إذا ترك امتراؤه. وأنظره في البلاد التي تعهد فيها العيون لأيام عمرانها ثم يأتي عليها الخراب كيف تغور مياهها جملة كأنها لم تكن. إن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرَفاه لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة"[(١)] ويضرب على ذلك مثلاً من مصر والشام والعراق والهند والصين كيف انه لما كثر عمرانها وساكنيها كثر المال فيهم وعظمت دولتهم وتعددت مدنهم وحواضرهم وعظمت متاجرهم وأحوالهم، بخلاف بعض الأمصار مثل تونس وليبيا لما خف ساكنها وتناقص عمرانها كيف تلاشت أحوال أهلها، وانتهوا إلى الفقر والخصاصة.

ب – دور العمل الجماعي وتقسيم العمل في زيادة الإنتاج

مع أهمية عدد السكان في تحقيق العمران كما سلف، إلا أن ابن خلدون يعتبر من ناحية أخرى أنه لا يكفي لتحقيق الإنتاج أن يكون عدد السكان كبيراً ومتنامياً، بل إلى جانب ذلك يرى أن لا معاش إلا بالحياة الاجتماعية والعمل الجماعي الذي يستطيع أن يغير من وجه الأرض. إن المعاش لا يمكن تصوره بوصفه نتاجاً مباشراً من الأرض بل لا بد من سكان قادر على تحقيق هذا المعاش، وإن التوحش المطلق – أي انعدام الحياة الاجتماعية – غير ممكن التصور. فأكثر المجتمعات توحشاً لا تخلو من عمل، غير أن مثل هذا العمل غير الاجتماعي يكون أقل إنتاجية بسبب عدم التعاون بين الناس في تحقيق الإنتاج. وأن التعاون الحقيقي لا يتطلب فقط أراض خصبة بل يتطلب كذلك سكاناً كبيراً وقوياً باعتبار أن قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجته بنفسه، ولا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم

(١) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ط٥، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٦٢

فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف.[1] ويضيف ابن خلدون "إنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه. وإنهم متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك. والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة فيهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافا. فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه. وإذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر وإثارة الأرض وحصاد السنبل وسائر مؤن الفلح وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت، فانه حينئذ قوت لأضعافهم مرات. فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم. فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالأقل من تلك الأعمال، وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه فيهم بأعواضه وقيمه فيكون لهم بذلك حظ من الغنى. وقد تبين لك أن المكاسب هي قيم الأعمال. فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم، فكثرت مكاسبهم ضرورة ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والراكب وهذه كلها أعمال تستدعى بقيمها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها، فتنفق أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخرجه ويحصر اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم، ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة ثانية ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول وكذا في الزيادة الثانية والثالثة لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تختص بالمعاش"[2].

وهكذا يكون ابن خلدون قد سبق عصره بقرون عندما أكد دور العمل وتقسيمه بحسب أنواعه على العاملين بحسب اختصاصاتهم في تحقيق زيادات مضاعفة في الإنتاج وظهور صنائع جديدة تبعاً لنمو العمران وزيادة السكان. فالعمل الجماعي وتقسيم الأعمال يقودان إلى تحقيق زيادة في الإنتاج بما يؤدي إلى تحقيق فائض فيه يخصص لتحقيق الرفاهية والغنى، وإلى ظهور صناعات ومهن يندر وجودها في المدن الصغيرة حيث يقول: "وإذا زخر نحو العمران وطلبت فيه الكمالات كان من جملتها التأنق في الصنائع واستجادتها فكملت بجميع متمماتها وتزايدت صنائع أخرى معها مما تدعو إليه عوائد الترف وأحواه من جزار ودباغ

---

(١) أنظر: المصدر السابق، ص٤٦

(٢) المصدر السابق، ص٣٦٠

وخراز وصنائع أخرى... "[١]. وعندما يتحقق ذلك كله تزداد فرص العمل الجديدة فيزداد تبعاً لذلك الترف ثانية وثالثة وهكذا بشكل مضاعف.

ج – أثر عدد السكان في أسعار السلع

بحث ابن خلدون في أثر ازدياد السكان على أسعار المواد والسلع وميز بين نوعين من هذه السلع سماها الحاجي والكمالي، فعندما يرتفع عدد السكان يقل سعر الحاجات الضرورية بحسب حاجة الناس الملحة إليها واهتمامهم في تأمينها قبل كل شيء، فيأخذون حاجتهم منها والباقي إما أن يعرض للبيع أو يرفع للخزن حتى وقت الحاجة، وعلى هذا يظل عرض هذا النوع من السلع مرناً. وكذلك فعندما يكثر عدد السكان يرتفع سعر الحاجات الكمالية بسبب الطلب المتزايد ومحدودية الحاجة وبذل الأثمان المتزايدة من أهل الرفه واليسار والحاجة بسبب وفور العمران ونموه. أما إذا قل عدد السكان وتراجع العمران فإن الأمر سيكون معكوساً بحيث يرتفع سعر الضروريات ويتراجع سعر الكماليات. يقول: "اعلم أن الأسواق تشتمل على حاجات الناس فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة وما في معناها، ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمباني فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه وغلت أسعار الكمالي من الأدم والفواكه وما يتبعها، وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس... ويضيف... وأما الأعمال والصنائع أيضاً في الأمصار الموفورة العمران فسبب الغلاء فيها أمور ثلاثة: الأول كثرة الحاجة لمكان الترف في المصر، لكثرة عمرانه، والثاني اعتزاز أهل الأعمال لخدمتهم، والثالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى استعمال الصناع في مهنهم فيبذلون لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة فيعتز العمال والصناع وتغلو أعمالهم"[٢].

وإذا كان من المعلوم أن قانون العرض والطلب يطبق بشكل مطرد على جميع الحالات ولم يميز بين حاجي وكمالي كما فعل ابن خلدون، فإن ابن خلدون لم يخطئ في ذلك على حد تعبير مصطفى العلواني عندما قال: إن ابن خلدون استمد قانونه من واقع ما يجري في الأسواق من خلال ملاحظاته الدقيقة وأثر عادات الناس واهتمامهم الكبير في العمل على تأمين حاجاتهم الضرورية كالأقوات وغيرها[٣].

وهذا ما بينه اليافي في كتابه (تمهيد في علم الاجتماع) من ناحية التأكيد على الإطار الزماني والمكاني حيث أوضح: "أن الاعتبارات التي ينتهي إليها المؤلف مستخلصة من أحوال الأمم الذين عمروا المغرب في

---

(١) مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، د.ت.ن، ص٤٤٤.

(٢) أنظر: مقدمة ابن خلدون، ١٩٨٤، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٣

(٣) أنظر: مصطفى العلواني، **السكان عند العرب حتى عصر ابن خلدون**، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٩، ص٩١.

عصره وهم العرب والبربر، كأنه يريد أن يومئ في ذلك إلى أن تلك الاعتبارات على عمومها وصحتها معلقة بالزمان والمكان وهذه درجة في التحفظ العلمي جيدة "[١]

د ـ أثر عدد السكان في قيام الحضارة وقوة الدولة

يولي ابن خلدون قضية عدد السكان والعمران شأناً في هذا المجال فيرى أنه كلما امتدت أطراف الدولة، كان عمرها أطول، وحتى تمتد أطراف الدولة يجب أن تكون عصبيتها كبيرة أي قادرة على الانتشار أكثر ما يمكن جغرافياً، لذلك بقدر ما يكثر العدد تكون الرقعة المغطاة أكبر، ويصبح الهرم الذي يمكن أن يصيب الدولة أبعد وعمرها أطول فيقول: " عظم الدولة واتساع نطاقها وطول أمدها على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة. فما كان من الدولة العامة قبيلها وأهل عصابتها أكثر، كانت أقوى وأكثر ممالك وأوطاناً وكان ملكها أوسع لذلك "[٢].

هذا إضافة إلى أن الدولة في عصر ابن خلدون إنما يقوم امتدادها وانتشارها على القوة العسكرية، والقوة العسكرية مبنية بالأساس على الغلبة العددية. ولهذا كانت العصبيات تشجع على النسل والتناسل وخصوصاً على إنجاب الذكور الذين تقع عليهم مهام الحماية والغزو والحرب. وهنا وقف ابن خلدون على دور العامل الثقافي فيما يخص المسألة السكانية، ذلك العامل الذي يؤكد على الإنجاب والإكثار من النسل في الأسرة والعشيرة والقبيلة، وعلى أهمية العصبية وأن يكون عدد أفرادها ممتداً بما يزيد في هيبتها وقوتها وقدرتها على الدفاع عن مصالح القبيلة وحمايتها في مرحلة أولى، ثم في مرحلة ثانية إلى فرض نفسها على بقية القبائل والعصبيات بحيث تتحول إلى قوة يمكن أن تنافس الدولة وتتسلم الأمور عوضاً عنها فتصبح العصبية دولة، وحتى في مرحلة الدولة فإن العدد ونموه وتكاثره له أهميته لأنه هو الذي يحدد المساحة الجغرافية التي يمكن أن تمتد عليها الدولة وأن تبسط عليها نفوذها.

إضافة إلى ذلك فهو لم يغفل أثر عدد السكان والعمران على قيام الحضارة ونموها واختطاط المدن وتطوره حيث تكثر الأيدي وتتنوع الصناعات المختلفة معتبراً أن الحضارة تتفاوت بتفاوت السكان والعمران فكلما كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل. يقول: "... فالمدن والأمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيدي وكثرة التعاون... ثم إذا بنيت المدينة وكمل تشييدها فلا تزال المصانع فيها تشاد والمنازل الرحيبة تكثر وتتعدد ونطاق الأسواق يتباعد وينفسح إلى أن تتسع الخطة وتبعد المسافة وينفسح ذرع المساحة كما وقع في بغداد وأمثالها. ذكر الخطيب في تاريخه أن

---

[١] اليافي، ١٩٥٥، مرجع سبق ذكره، ص٨٩

[٢] مقدمة ابن خلدون، ١٩٨٤، مصدر سبق ذكره، ص٢١٣

الحمامات بلغ عددها في بغداد في عهد المأمون خمسة وستون ألف حمام وكانت مشتملة على مدن وأمصار متلاصقة ومتقاربة تجاوز الأربعين ولم تكن مدينة وحدها يجمعها سور واحد لفرط العمران "[١].

ويرى أن العلوم تكثر حيث يكثر العمران، وتعظم الحضارة، إذ قال "ما قررناه بحال بغداد وقرطبة والقيروان والبصرة والكوفة لما كثر عمرانها في صدر الإسلام واستوت فيها الحضارة كيف زخرت فيها بحار العلم، وتفننوا في اصطلاحات التعليم وأصناف العلوم واستنباط المسائل والفنون حتى أربوا على المتقدمين، وفاتوا المتأخرين. ولما تناقص عمرانها وتراجعت أعداد سكانها انطوى ذلك البساط بما عليه جملة، وفقد العلم بها والتعليم وانتقل إلى غيرها من أمصار الإسلام "[٢]

هـ – معيار تصنيف السكان

يقسم علم العمران عند ابن خلدون إلى عمران حضري وعمران بدوي وذلك وفق التجمعات السكانية وخصائصها، ففي التجمعات غير الحضرية يقوم عمران بدوي وفي التجمعات الحضرية يقوم عمران حضري. وهو في تصنيفه هذا يعتمد معايير أقرب ما تكون إلى المعايير الحديثة. حيث اعتمد اعتماداً أساسياً على المعيار الاقتصادي الذي يُعتمد اليوم أيضاً في تصنيف التجمعات إلى حضرية وريفية، فقال: "اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون في تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز... ليصل إلى القول هم الحضر ومعناه الحاضرون أهل الأمصار والبلدان ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو لأن أموالهم زائدة على الضروري ومعاشهم عل نسبة وجدهم..." [٣].

و – أثر العامل الاقتصادي في السكان

إذا كان ابن خلدون قد تحدث عن أثر السكان في الاقتصاد كما سبق بيانه، فإنه في الوقت نفسه لم يغفل الحديث عن أثر العامل الاقتصادي في السكان، : إذ ناقش بمنطق علمي ذلك الأثر المتبادل بين السكان والاقتصاد، ففي حين تكون زيادة عدد الشعب وسيلة للثراء ونمو الاقتصاد وزيادة الإنتاج ولسد الحاجات كما بينا سابقاً، يكون نشاط الحياة الاقتصادية ونماؤها وما توفره من أماكن للعمل والكسب والسعي إضافة إلى عامل الاستقرار والاطمئنان الذي يسود في جو العدل والأمن... عوامل باعثة على النمو السكاني وزيادة

---

[١] المصدر السابق، ص٣٤٣

[٢] مقدمة ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧١، ص١٢٢

[٣] مقدمة ابن خلدون، ١٩٨٤، مصدر سبق ذكره، ص١٢١

النسل ؛ أي أنه يربط النمو السكاني بعامل الاستقرار الذي يسود نتيجة نشاط الحياة الاقتصادية يقول : "إذا كانت الملكة رفيقة محسنة انبسطت آمال الرعايا وانتشطوا للعمران وأسبابه ، فتوفر وكثر التناسل ، وإذا كان ذلك كله بالتدريج فإنما يظهر أثره بعد جيل أو جيلين في الأقل... حتى إذا انتهت الدولة إلى غايتها في الترف والنعيم تقع المجاعات بسبب عوز الأقوات لقبض الناس أيديهم عن الفلح للعدوان في الأموال والجبايات وللفتن كما يكثر الموتان بسبب المجاعات أنفسها والفتن والازدحام وانتشار الأمراض "[(١)].

ثالثاً – أبعاد الجغرافية البشرية

يجمع المختصون على أنه من بين العوامل الأساسية التي تؤثر في توزيع المجموعات البشرية : الموقع بالنسبة لخطوط العرض العليا ، ووجود الكتل الجبلية وتوزيع المناطق الصحراوية والأقاليم الحارة الرطبة وموارد المياه وغيرها ، ولا يقتصر الأمر على أثر هذه العوامل في التوزيع العددي للسكان بل لها تأثير أيضاً على تكوين جسم الإنسان ، وعلى نوع الحياة النباتية والحيوانية ، وإمكانية الاستغلال الاقتصادي في منطقة ما ، ونوع وسائل النقل وغيرها من الأشياء التي تؤثر على نشاط الإنسان وحرفته بصفة عامة. هذا ما أكده ابن خلدون في فصول مقدمته ، إذ بين أن هناك عناصر طبيعية تحدد العمران في الأرض وتلعب الدور الرئيس في توزع السكان بين الأقاليم السبعة التي كانت معروفة في عصره ، والتي قام هو ببيان حدودها وتحديد أسماء البلدان التي تقع في كل منها ، مبيناً أيضاً مناطق التمركز السكاني ومناطق التشتت السكاني بحسب قربها أو بعدها من الاعتدال. فمناطق الجنوب ونظراً لارتفاع درجات الحرارة بصورة كبيرة هي أكثر المناطق خلاءً وقفاراً ، والإقليمان السادس والسابع شديدا البرودة نتيجة التشتت الكبير في أشعة الشمس. أما الإقليم الرابع فيتميز بأنه أكثر اعتدالاً ولذلك فإن معظم التجمعات السكانية تقوم في هذا الإقليم مع الإقليمين الثالث والخامس اللذين هما أقرب إلى الاعتدال. أما الأقاليم البعيدة عن الاعتدال مثل الأول والثاني والسادس والسابع فهي أقل في أعداد سكانها ، مع البيان أن الأرض في جهة الشمال أكثر عمراناً من جهة الجنوب.

يقول ابن خلدون : "لقد بينا أن المعمور من هذا المنكشف من الأرض إنما هو وسطه لإفراط الحر في الجنوب منه والبرد في الشمال ، ولما كان الجانبان من الشمال والجنوب متضادين من الحر والبرد وجب أن نتدرج في الكيفية من كليهما إلى الوسط فيكون معتدلاً فالإقليم الرابع أعدل العمران والذي حافاته من الثالث والخامس أقرب والذي يليهما من الثالث والخامس أقرب والذي يليهما من الثاني والسادس أبعد عن

---

(١) المصدر السابق ، ص٣٦٧

الاعتدال، والأول والسابع أبعد بكثير فلهذا كانت العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفواكه بل والحيوانات وجميع ما يتكون من هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصوص بالاعتدال... "[١]

ولكن ومع هذا التأكيد لابن خلدون على أثر المناخ في التجمعات السكانية، فهو يوضح (في فصل من فصول مقدمته بعنوان: في اختلاف أحوال العمران في الخصب والجوع وما ينشأ عن ذلك من الآثار في أبدان البشر وأخلاقهم) أن عامل المناخ وحده لا يكفي لذلك بل إن طبيعة الأرض ومدى خصوبتها وما تحويه من جبال وأغوار ورمال وحجارة وغيرها تلعب دوراً في جذب السكان أو عدمه. يقول: "واعلم أن هذه الأقاليم المعتدلة ليس كلها يوجد بها الخصب ولا كل سكانها في رغد من العيش بل فيها ما يوجد لأهله خصب العيش من الحبوب والأدم والحنطة والفواكه لزكاء المنابت واعتدال الطبيعة ووفور العمران وفيها الأرض الحرة التي لا تنبت زرعاً ولا عشباً بالجملة فسكانها في شظف العيش مثل أهل الحجاز وجنوب اليمن ومثل الملثمين من صنهاجة الساكنين بصحراء المغرب وأطراف الرمال فيما بين البربر والسودان ".

إضافة إلى حديث ابن خلدون عن أثر العوامل الطبيعية في تجمعات السكان، فهو يعطي أهمية لأثر الإقليم في المجتمع بشكل عام يظهر في أجسام البشر وأخلاقهم وفنونهم ونشاطهم وعاداته ومختلف نواحي حياتهم. يقول: "فأهل الأقاليم الثلاثة الوسطى أرقى علوماً وصنائعاً وملابساً وأقواتاً وأدياناً وأفضل أجساماً وألواناً وأخلاقاً والنبوات نفسها وجدت فيها لأن الأنبياء أكمل النوع، وإن شذت جزيرة العرب وهي في الإقليمين الأول والثاني، فلأن البحار أحاطت بها فصار غيها بعض الاعتدال في جميع أحوالهم، فالعلم مفقود والدين مجهول، والتوحش غالب، بناؤهم طين وقصب ولباسهم أوراق شجر أو جلود وأقواتهم ذرة وعشب وربما أكل بعضهم بعضا... يختلف أهل الجنوب عن أهل الشمال لاختلاف الهواء فأهل الجنوب جلودهم سوداء ومزاجهم فيه نشوة وسرور بسبب الحر وأهل الشمال بيض فالبرد يبيض اللون ويقبض النفس، فالبرد أفضل من الحر، وأحفظ للإنسان، لهذا كان العمران في الشمال أوفر منه في الجنوب"[٢].
ثم يضيف ابن خلدون أن من أسباب تباين المجتمعات هو أن هناك أسباب ذاتية تعرض لمل مجتمع في أي إقليم كان وأي تربة استقر، فتبدله من حال إلى حال. وهذه الأسباب الذاتية تعتبر طبيعة لكل المجتمعات يتميز بها المجتمع في طور ما عنه في طور آخر. وابن خلدون قد بين طورين أساسيين هما طور البداوة وطور الحضارة.

---

[١] المصدر السابق، ص٨٢

[٢] المصدر السابق، ص٨٦

رابعاً – الأبعاد الديموغرافية الاجتماعية

في معرض حديث ابن خلدون عن تطور الدولة والمراحل الأربع التي حددها لها يؤكد أنه بدخول الدولة أواخر مرحلتها الثالثة وولوجها مرحلتها الرابعة فإن ما يحصل فيها من انحلال للعصبية، وانغماس السلطان وحاشيته في اللهو والترف وزيادة النفقات التي تعني الزيادة في الضرائب والخ، فإن كل ذلك سيكون له انعكاس على الوضعية الديموغرافية، بحيث يلجأ عدد كبير من الناس إلى الهجرة، أما البقية فإنها تصبح مهددة بالمجاعات وكثرة الوفيات.

بهذا يتضح أن نمو السكان حسب مقدمة ابن خلدون يمر بمرحلتين تتأثران بعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية. في المرحلة الأولى تسجل زيادة في معدل الخصب والولادات ونقص معدل الوفيات وهي الفترة التي تستغرق للانتقال من طور البداوة إلى طور الحضارة أو بالأصح حتى تبلغ الحضارة أوجها (ذروتها فيزداد عدد السكان وتزدهر الصناعات. حيث يقول: "أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته". كما يرى "أن الترف يزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها"، ويعلل ذلك بقوله: "... والسبب في ذلك أن القبيل إذا حصل لهم الملك والترف كثر التناسل والولد والعمومية فكثرت العصابة واستكثروا أيضا من الموالي والصنائع وربيت أجيالهم في جود ذلك النعيم والرفه فازدادوا به عددا إلى عددهم وقوة إلى قوتهم بسبب كثرة العصائب "[١].

من هذه المقولات يستنتج الكثير من الباحثين أن كثرة التناسل لا تتم إلا بالتشجيع على الزواج المبكر وعدم وضع أي قيود على سن الزواج، حيث يكون هناك حاجة ملحة لعدد كبير من السكان في مرحلة بناء الدولة. وفي المرحلة الثانية ينخفض معدل الخصوبة ويرتفع معدل الوفيات حيث تظهر الأمراض والأوبئة والاضطرابات (تعم الفوضى والفساد) مما يقلل من نشاط السكان وينقص من خصوبتهم ويعتبر ابن خلدون أن الظلم سبب انقطاع النوع البشري، حيث يقول: "الحكمة المقصودة للشرع في تحريم الظلم وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري وهي الحكمة العامة المراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال".

ويعتبر ابن خلدون أن وفور العمران آخر الدولة يرفع فيها كثرة الوفايات والمجاعات ويعلل ذلك بقوله: "... والسبب فيه إما المجاعات فلقبض الناس أيديهم عن الفلح في الأكثر بسبب ما يقع آخر الدولة من العدوان في الأموال والجبايات أو الفتن الواقعة في انتفاض الرعايا وكثرة الخوارج لهرم الدولة...".

---

[١] مقدمة ابن خلدون، ١٩٧١، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٣

ويضيف ابن خلدون "فغلا الزرع وعجز أولو الخصاصة فهلكوا وكأن بعض السنوات الاحتكار مفقود فشمل الناس الجوع. أما كثرة الموتان فلها أساب من كثرة الهرم والقتل أو لوقوع الوباء وسببه في الغالب فساد الهواء بكثرة العمران".

كما يرى أن الفساد يؤدي إلى انقطاع النوع ، حيث يقول: "انهماك في الشهوات وكثرة الزنا واللواط فيفضي ذلك إلى فساد النوع أما باختلاط الأنساب كما في الزنا فيجهل كل ابنه ويؤدي ذلك إلى انقطاع النوع ويكون فساد النوع بغير واسطه".

إذن الموتان ، بالتفسير الخلدوني ، والمجاعات هي نتاج لدخول الدولة مرحلتها الأخيرة أي مرحلة الهرم وانحلال العصبية. ويحلل ذلك ابن خلدون بالرجوع إلى أن في أواخر مرحلة الدولة يكثر الظلم والفتن بما يدفع الناس كما سبق ورأينا إلى الهجرة وقبل ذلك إلى مسك أيديهم عن العمل والإنتاج (الفلح) ، وهو ما يؤدي إلى المجاعات. ونفهم ما وراء ذلك من ندرة الإنتاج وقلة ويبس الأرض التي يقوم عليها الاقتصاد وما يسببه من سوء تغذية وانتشار للأمراض تكون نتيجتها الحتمية والأخيرة هي ارتفاع نسبة الوفايات عن نسبتها العادية. فإذا أضفنا إلى ذلك عامل انخفاض نسبة الولادات بناء على أن ابن خلدون يعتبر أن نسبتهما مرتبطة بالنمو وترفيه أحوال العيش ، فإننا نصل إلى انخفاض رهيب في النمو الطبيعي (الولادات ، الوفيات).

كما يرى ابن خلدون: "أن الأمة إذا غلبت وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء". ويعلل ذلك سبب ما يحصل في النفوس من تكاسل ، فيقول: "ما يحصل في النفوس من التكاسل إذا ملك أمرها عليها وصارت بالاستعباد آلة لسواها وعالة عليهم فيقصر الأمل ويضعف التناسل ، والاعتمار إنما هو عن جده الأمل وما يحدث عنه من النشاط في القوى الحيوانية."وبذلك يربط ابن خلدون ازدياد عدد السكان بالملك والترف حيث يقول: "والسبب في ذلك أن القبيل إذا حصل لهم الملك والترف ، كثر التناسل والولد والعمومية فكثرت العصابة واستكثروا من الموالي والصنائع وربيت أجيالهم في جو ذلك النعيم والرفه ، فازداد بهم عدد إلى عددهم وقوة إلى قوتهم بسبب كثرة العصائب حينئذ بكثرة العدد"[١].

إن ترفه الحياة سبب مباشر في ازدياد النسل أو الخصوبة بالمعنى الحديث وذلك توفير الشروط الصحية من تغذية ورعاية سواء للأطفال أو للمرأة التي تصبح لها القدرة الكافية على تحمل مشاق الحمل وتبعاته وإن كان ابن خلدون لا يفصل الحديث في هذا الأمر ، فإنه يمكن فهمه بالضرورة من خلال السياق.

---

[١] مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، د.ت.ن، مصدر سبق ذكره، ص٤٤١

لكن لترف الحياة المادي بعد غير مباشر على التناسل وهنا بمعنى كثرة المواليد وتوقيع عدد العشيرة أو العصبية ، ذلك أن هذه الأخيرة تصبح تستخدم الجواري والموالي بحيث تضمها إلى نفسها فتنسب أبناءهم إلى العصبية الغالبة التي تتبناهم خارج العصبية المتغلبة ، يمكن أن يكثر التناسل بمعنى أن تزداد الخصوبة في حال توفر العدل، فهذا الشرط الأساسي يعتبره ابن خلدون مهما جدا فيه يأخذ عامة الناس الثقة في أنفسهم ويكبر أملهم في الحياة فيقبلون عليها ، وفي هذا يقول كما أوردنا سابقاً "إذا كانت الملكة (الملك) رفيقة محسنة انبسطت آمال الرعايا وانتشطوا للعمران وأسبابه فتوفر و(كثر) التناسل ـ وإذا كان ذلك كله بالتدريج فإنما يظهر أثره بعد جيل أو جيلين في الأقل ".

يستعمل إذا ابن خلدون مفهوم "التناسل" أحيانا بمعنى الخصوبة : كثرة عدد المواليد أو قلتهم بالنسبة للمرأة الواحدة و أحيانا بمعنى اتساع العدد نتيجة عوامل أخرى قد تضاف إلى العامل الأقل مثل استجلاب الرقيق والموالي ، ولئن توقف ابن خلدون في هذا المعنى عند حد العصبية المالكة فإنه لم يعط هذه النقطة اهتماما كبيرا لدراستها في مستوى المجتمع ككل. وسواء كان التناسل بمعنى ارتفاع الخصوبة أو كثرة العدد نتيجة العوامل الخارجية ، فإن أسباب ذلك تعود مباشرة لارتباطها بترفه الحياة المادية وتوفر شروط الاستقرار والعدل والأمن.

وعن أسباب ارتفاع الوفيات فقد بين ابن خلدون أنه إلى جانب الكوارث والمجاعات والحروب والأوبئة يأتي ازدحام العمران وعدم وجود فضاءات فاصلة بين المنازل ومواقع العمل وبقية الأنشطة الضرورية للحياة الاجتماعية ولذلك قال بضرورة تخلل الخلاء والقفر بين العمران ليكون تموج الهواء يذهب بما يحصل في الهواء من الفساد والعفن بمخالطة الحيوانات ويأتي بالهواء الصحيح ، ولهذا أيضاً فإن الموتان يكون في المدن الموفورة العمران أكثر من غيرها بكثير.

الخاتمة

إن ما يعطي ابن خلدون ميزة بالمقارنة مع الذين سبقوه أو عاصروه هو هذا الطابع العلمي الذي يفسر به الأحداث التي تدور في المجتمع في الوقت الذي كانت فيه كل التفسيرات للظواهر الاجتماعية والطبيعية إنما تقوم على أساس غيبي قلما يرتبط بالواقع. فهي إما عقوبات يسلطها الإله على الناس أو المجتمع ، وإما أشياء خارقة من صنع كائنات خارقة بعكس تحليل ابن خلدون الذي يحاول أن يأتي بدليل وضعي بناءً على الملاحظة الدقيقة لسير الأمور وعلى ما يمليه التحليل المنطقي الفعلي.

ولئن كنا لا نجد في المقدمة فصلاً خاصاً بالقضايا الديموغرافية كما أسلفنا ، إلا أن المسألة السكانية احتلت حيزاً هاماً من التفكير الاجتماعي عند ابن خلدون مثلها مثل المسألة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بحيث درس أهم الظواهر السكانية وبين أسبابها وحللها بدقة متناهية ، لتكون مقدمته وكما قال أحد الباحثين ركيزة يمكن أن نبحث فيها عن ابن خلدون الديموغرافي الذي يسبق زمانه بكثير ويكون أقرب إلينا منه إلى جيل عصره.

المصادر والمراجع :

(١) أبو بكر الرازي ، **رسائل فلسفية** – الطب الروحاني – دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٧

(٢) أبو حيان التوحيدي ، **الإمتاع والمؤانسة ،** سلسلة من التراث العربي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٨

(٣) حسن ساعاتي ، **علم الاجتماع الخلدوني** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥

(٤) زيدان عبد الباقي ، **أسس علم السكان ،** مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦

(٥) ساطع الحصري ، **دراسات عن ابن خلدون** ، مطبعة الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٣

(٦) عبد الرحمن ابن خلدون ، **المقدمة** ، الجزء الأول ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت.ن

(٧) عبد الرحمن ابن خلدون ، **المقدمة** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٧١

(٨) عبد الرحمن ابن خلدون ، **المقدمة ،** ط٥ ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٨٤

(٩) عبد الكريم اليافي ، **تاريخ نشوء السكان ومنزلة ابن خلدون منه** ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد الخامس ، ١٩٧٨

(١٠) عبد الكريم اليافي ، **تمهيد في علم الاجتماع** ، دمشق ، ١٩٥٥

(١١) عبد الكريم اليافي ، **فصول في المجتمع والنفس** ، دمشق ، ١٩٧٤

(١٢) علي بن الحسين المسعودي ، **مروج الذهب** ، د.ت.ن

(١٣) مصطفى العلواني ، **السكان عند العرب حتى عصر ابن خلدون** ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٩

(١٤) المقريزي ، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار** ، د.ت.ن

(١٥) يسري الجوهري ، **جغرافية السكان** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٢

□□